

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

المقياس: الاقتصاد الحضري ... د- حنان حمادي
السداسي الأول... السنة الجامعية: 2021-2022

المحاضرة رقم: 1 نشأة الاقتصاد الحضري

- نشأة الاقتصاد الحضري (بدايته):

يعد الاقتصاد الحضري كأحد الاختصاصات الجديدة والسريعة النمو من فروع الاقتصاد وعلى الرغم من أنه يمكن تتبع أسس هذا الموضوع وتعيين جذوره في دراسة اقتصاد الأرض الحضرية في العشرينات من القرن الماضي وما تم دراسته بصورة واسعة عن المشاكل الحضرية في دولة ألمانيا (أقطار ناطقة) في فترة الحرب فإن الاقتصاد الحضري يرتبط بصورة أكثر بالاقتصاد الإقليمي (الاقتصاد المجالي هو نفسه اقتصاد حضري) والذي انبثق عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية ولقد كان للأمريكيين السبق بالأعمال الحديثة في هذا الحقل (أول من درسه) .

حيث قدم الباحثين دراسات عن الهيكل المدينة الداخلي لمدن أمريكية نامية ومنها ما قدمه " بارجس " في عام 1925 . و هيك في عام 1926 ، وما قدمه هويت في عام 1933 .
إلا أن هذه الدراسات كانت في معظمها ترفض من طرف اليوم. ومع ذلك لم يعتبر الاقتصاد الحضري كموضوع يجدر الاهتمام به على أعلى المستويات إلا من خلال العقد الماضي فلم يتم منح شهادة جامعية بهذا الاختصاص إلا في السبعينيات من القرن 20م، تم منح شهادة جامعية 1973 اختصاص الحضري للباحث "بارلوف" وكذلك لم يظهر أول كتاب منهجي في هذا الحقل إلا .

في منتصف هذا العقد و ظهر عام 1965 . و كان في مجلد "ويلبر تومسون" و المسمى "مقدمة للاقتصاد الحضري"، وفي وقتنا الحالي تزايد اهتمام الاقتصاد بالمشاكل الحضرية وأصبح

الاقتصاد الحضري جزءا أساسيا للعديد من الدراسات الأكاديمية في حقول علم الاجتماع والجغرافيا حيث يهتم مجالات البحث فيه (الدراسة) على النقاط التالية:

1- تحليل الشبكات الاقتصادية الحضرية أي أنماط الاقتصاد الحضري السائدة فعلا و ذلك تبعا لتصنيف المدن و تصنيف اقتصاد الدولة في حد ذاتها.

فاقتصاد المدينة الساحلية يختلف عن المدن الداخلية أو الشبه الصحراوية.

2 - دراسة المدينة كوحدة اقتصادية حضرية مستقلة بذاتها وذلك من خلال إدراك كيف ينتظم اقتصاد كل مدينة حسب ثرواتها و طاقاتها المحلية مثل:

(ماذا تنتج؟ ماذا تستهدف؟ كيف تتوزع الثروة داخل مجتمع المدينة؟ حسب القطاعات و حسب المهن الاجتماعية و ما هي الآليات التي تحكم هذا النمو؟ كيف تتوزع الأعباء على المواطنين والمؤسسات من خلال نظام الضرائب مباشرة أو غير مباشر).

3 - التقدير و التنبأ بالنمو الاقتصادي الحضري على المدى القصير و المتوسط.

4 - دراسة تكاليف نمو المدينة من خلال حجم الاستثمارات الحضارية الواجب تنفيذها في مجال التهيئة العمرانية مثل: توفير السكن، توفير الماء، توفير الكهرباء للسكان و على رغم هذا التوسع السريع في الاقتصاد الحضري فإنه لم يتم لحد الآن الى اتفاق حول نطاقه.....

وذلك لان هناك ثلاثة إشكاليات واضحة تصادفنا عندما نحاول تعريف شامل للاقتصاد الحضري.

1 - استحالة دراسة الاقتصاد الحضري بالتعبير الاقتصادي البحث، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التاريخية و السياسية و الاجتماعية و التخطيطية و الأبعاد الجغرافية للأنشطة الحضرية، فدراسة المدن و بمقتضى طبيعة التكتلات الحضرية يجب أن تمتد لتشتمل علوما متعددة و هذا يعني أننا لا نستطيع أن نركز على الأوجه الاقتصادية فقط ولكن علينا أن نتذكر دائما بأنها تتضمن أبعادا أوسع عن ذلك.

2 - أن المدينة تشكل جزءا من نظام اقتصادي كبير فمعظم المدن تلعب دورا أوسع في النشاطات الإقليمية في حين أننا نجد المدن الكبرى تؤثر على مجل الاقتصاد القومي و بالتالي فان العديد من المشاكل الحضرية لا يمكن معالجتها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، بل يجب و وضعها في محيطها الأوسع.

3 - هناك مشكلة تحديد الحدود المادية للاقتصاديات الحضرية و التي هي أقل تعقيدا من المشاكل السابقة و في ضوء هذه الصعوبات هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الاختصاص حيث قدم

"ماكين" في عام 1973 تعريفا عاما للاقتصاد الحضري بأنه تطبيق التحليلات الاقتصادية على المعلومات ذات العلاقة بالمشاكل الحضرية.

لكن ما يحول دون إمكانية حصر أبعادها هو صعوباتها و غموض مضامينها و قد تم تطوير أسلوب يعد أكثر قبولا من الناحية العملية و يسهل تحليل مختلف مناهج الدراسات الاقتصادية، حيث قدم "هوف نورسي" تعليلا عن سبب تأخر الاقتصاديين في الاهتمام بمشاكل مدننا حيث ميز ما بين الاقتصاد الإقليمي و الاقتصاد الحضري و اقتصاد القطاع العام الحضري، حيث يركز الاقتصاد الحضري اهتمامه على التحليلات المكانية للأنشطة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في المدينة، أما دراسة المدينة ضمن اطار الاقتصاد القومي فإنها تترك لعلم الاقتصاد الإقليمي.

أما الجوانب المكانية في اهتمامات القطاع العام فإنها سوف تناقش ضمن مفردات الاقتصاد العام الحضري.

مثل هذا التميز قد يكون مفيدا أو مهما للأغراض التدريسية مع تأكيد هذا الأسلوب في التشديد على علاقة الاقتصاد الحضري بالاقتصاد الإقليمي واقتصاد القطاع العام.

لكن بغض النظر على العلاقات الموجودة بين النشاطات الاقتصادية ضمن المدينة واعتمادها على بعضها البعض **مثل:** النقل و السكن أو حتى التلوث بإشكاله داخل المنطقة الحضرية، هناك سبب آخر في تباطؤ الاقتصاديين والسبب في تباطؤ الاقتصاديين في الشؤون الحضرية يكمن في عدم اعتراف مخططي المدن السابقين بأهمية العلوم الاجتماعية في العملية التخطيطية، فالتخطيط الحضري وحتى نهاية الستينات كان عبارة عن ممارسات عمرانية، وكانت خطة المدينة تتضمن إعداد خرائط لغرض معرفة الكيفية التي بموجبها يتم تطوير نمط استعمالات الأرض في المدينة هذا الوضع حال دون المشاركة الفعلية للاقتصاديين والاجتماعيين في وضع السياسات الحضرية.

لذلك لم تكن عملية كتاب البحوث الأكاديمية في مشاكل الاقتصاد الحضري مشجعة في ذلك الحين ويمكن القول بأن هناك ارتباط بين التغير في موقف المخططين والتوسع في الاقتصاد الحضري أن الاقتصاد الحضري لا يهتم بمبدأ الكفاءة فقط و لكن أيضا بمبدأ العدالة، ففي المضمار التقليدي لعلم الاقتصاد تم التركيز على وضع قوانين تتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد أو بعبارة أخرى انصب الهدف على تعظيم كفاءة الإنتاج، إن مضامين الاقتصاد

الحضري تقترب من الاقتصاد السياسي فهو يتعامل مع الإسكان وتلوث البيئة والجرائم و التميز الحضري والفقير والتي لا يمكن معالجة كل منها بطريقة موضوعية قبل أن يظهر الاقتصاد الحضري كحقل دراسي حيوي.

وكان على الاقتصاديين أن يتصوروا ايطارا سياسيا واجتماعيا أوسع يقوم من خلاله بتطوير نظرياتهم حول المنطقة الحضرية.

هذا السبب الأخير هو الأكثر وضوحا فالأساليب الأساسية في تحليل الاقتصاد الجزئي تركز على الأسواق المنافسة التامة والحد الأدنى من التدخل الحكومي ليس فقط ضمن نطاق حضري ولكن خارجهم أيضا.